مجلـة البـاحث للـدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 13 / العدد: 02 / السنة: 2026 /ص ص: 1249 - 1278

المصارف الإسلامية: فرص الابتكار في ظلّ رقمنة العمليات المصرفية

Islamic Banks: Innovation Opportunities in The Era of Banking Digitalization

تاريخ الإرسال: 2025/06/21 تاريخ القبول: 2026/06/23

نادية بلعباس* *BELABBES Nadia*
جامعة الجزائر1
University of Algiers1
مخبر القانوني للذكاء الاصطناعي والمجتمع
n.belabbes@univ-alger.dz

زوبيدة لقرادة *LOGRADA Zoubida*
جامعة الجزائر1
University of Algiers1
مخبر القانون الاقتصادي فرقة القانون البنكي
z.lograda@univ-alger.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تصور عن المنحى الذي يجب أن يسلكه نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر، من خلال إبراز دور الابتكار في تغيير الشكل النمطي الذي تعرفة هذه البنوك، خاصة وأنّها أصبحت اليوم تمثل جزءا لا يتجزأ من السوق المالية العالمية، وأنّها أثبتت وجودها ومنذ ظهورها كمنظومة مصرفية مستقلة، وكذا نجاعتها في تقديم حلول تقنية ملائمة للعديد من المشاريع في مختلف الميادين، والتي لم تكن لتتحقق باللجوء إلى البنوك الربوية، وعليه وحتى تحتفظ البنوك الإسلامية بمكانتها وحيوية النشاط على مستواها، يجب أن تعمل دائما على مواكبة التطورات التي تشهدها السوق المالية الدولية، وهذا الأمر لا يتحقق إلاّ من خلال تحيين منتجاتها عن طريق ابتكار ما يتماشى منها مع التطور التكنولوجي، وكذا التنوع في الأدوات التي تقدّمها البنوك الربوية، دون أن ننسى بطبيعة الحال توافق أعمال البنك وابتكاراته مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي للتقديم بعض المفاهيم وتوضيح العلاقة بين الابتكار وتطور الصيرفة الإسلامية، وقد كان للمنهج التحليلي أثر كبير على الدراسة من خلال تحليل النصوص القانونية التي ورد فيها تنظيم الصيرفة الإسلامية في الجزائر من جهة، ورصد بعض الإحصائيات المرتبطة بنشاط الصيرفة الإسلامية، كما ظهر

*- المؤلف المُراسل.

استعمال للمنهج التاريخي في بعض المواضع لتوضيح تطور المنظومة المصرفية الوطنية عبر السنوات.

توصلت الدراسة في الأخير إلى أنّ السبيل لزيادة كفاءة البنوك الإسلامية هو تقديم منتجات مبتكرة تستجيب لاحتياجات العملاء وتتناسب مع إمكانياتهم.

الكلمات المفتاحية: الابتكار؛ البنوك؛ الصيرفة الإسلامية؛ الرقمنة؛ العمليات البنكية.

Abstract:

This study aims to provide a vision about the approach that Islamic banking activity should take in Algeria; by highlighting the role of innovation in changing the stereotypical shape that these banks are known for, especially since they have become an integral part of the global financial market because they proved since its appearance its unity as an independent banking system and its ability to provide appropriate financing solutions for any projects in various domains.

And to retain its status and the vitality of its activity, the Islamic bank has to keep up with the development, and this is achieved only through innovation in its products, without forgetting obligation to comply with the principles of Islamic Shari 'a.

The study adopted a descriptive methodology to present some concepts and clarify the relationship between innovation and the development of Islamic banking; plus analytical method; supplemented by a historical approach to illustrate the evolution of national banking system over the years.

The study concluded that the way to increase the efficiency of Islamic banks is to offer innovative products that meet the needs of customers and compatible with their capabilities.

Keywords: *Bank; digitalization; Islamic Finance; innovation.*

مقدمة:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات هامة أملتها الظروف التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية، حيث اتجهت السلطة العامة غداة الاستقلال إلى تبني إيديولوجية اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي، وهيمنة الدولة على الاقتصاد، والاعتماد على الجهاز المصرفي كأداة تخطيط مالي في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وللأسف فقد كانت السنوات كفيلة

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

بإثبات فشل ذلك الاتجاه، وإظهار عدم نجاعة السياسة التمويلية خاصة في ظلّ الأزمة الاقتصادية، التي ضربت العالم مع نهاية سنوات الثمانين.

ومحاولة منها للخروج من تلك الأزمة، اعتمدت الجزائر سلسلة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية ابتداء من مطلع التسعينات للدخول إلى اقتصاد السوق، والذي لا يمكن أن يتحقق دون وجود جهاز مصرفي فعال قادر على كونه الأداة الرئيسية في تمويل التنمية الاقتصادية.

يمثّل القانون رقم 86-12 المؤرّخ في 19 أوت 1986 المتعلّق بنظام البنوك والقرض[1]، والخاص بالنظام المصرفي بداية الإصلاح الشامل للنظام المصرفي الجزائري، وبذلك يستعيد البنك المركزي صلاحيته من حيث تحديد وتطبيق السياسة النقدية والقرض، وتعتبر سنة 1990 بداية التحول الفعلي في المنظومة المصرفية الجزائرية، وعليه شهد القطاع المالي والمصرفي أول الإصلاحات باعتماد قانون النقد والقرض[2] رقم 90-10 الصادر في أفريل 1990، ليجسد رغبة السلطة العامة في تحقيق أهداف معينة أهمها رد مكانة المركز لبنك الجزائر باعتباره بنك البنوك، خاصة فيما يتعلّق بتسيير شؤون النقد والقرض مع وضع حدّ لكل تدخل إداري في المجال المصرفي، وإلغاء مبدأ تخصص البنوك في نشاط واحد من أجل تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين.

عُدِّل القانون 90-10 في عام 2001 بموجب الأمر 01-01[3]، بإحداث عدّة تحسينات[4] في هيكلة القطاع المصرفي[5]، وقد شهدت هذه الفترة إنشاء أول بنك إسلامي في الجزائر سنة 1991 وهو بنك البركة الجزائري، والذي كان ثمرة شراكة بين مجموعة "بركة البحرينية " ومصرف بدر الجزائري(6)، وقد عكست هذه الخطوة الاهتمام بالصيرفة الإسلامية في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته البلاد آنذاك، لكن وجود هذا النمط من الوساطة المالية في الجزائر في تلك المرحلة لم يكن ضمن أي إطار قانوني خاص صادر عن المشرع الوطني، بل جاء في ظل قانون

النقد والقرض من حيث التنظيم، أما من حيث طبيعة العمليات فقد خضع للمعايير المحدّدة من طرف المنظمة المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية (7)، وتوجيهات لجنة الإفتاء التابعة للمجلس الأعلى الإسلامي (8).

أُلغي القانون 90-10 بموجب الأمر 03-11[9]، والذي جاء بتعديلات جزئية عكست المكانة التي يجب أن تكون فيها المنظومة المصرفية، ودعمت في نفس الوقت المبادئ التي قام عليها سابقه[10].

توالت التعديلات بعد 2003 بصدور جملة من النصوص مست جوانب مالية متعدّدة، إلى غاية 2010 أين صدر الأمر 10-04[11]، وظلت المنظومة المصرفية على نفس الحال ودون أن تحظى الصيرفة الإسلامية بتكريس تشريعي إلى غاية 2018، حيث أصدر مجلس النقد والقرض نظاما يحدد القواعد المطبقة على عمليات الصيرفة الإسلامية تحت تسمية "المنتجات التشاركية"، وكذا تحديد شروط الترخيص للقيام بهذه العمليات[12]، إلاّ أن المشرع ورغبة منه في استقطاب الأموال المتداولة خارج المنظومة البنكية، سواء في إطار السوق السوداء أو تلك المتعلقة بمدخرات المواطنين الذين يهجرون البنوك لاعتبارات وقناعات دينية، أصدر في 2023 القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09[13]، والذي من بين ما جاء به هو الاعتراف[14] القانوني والصريح بالصيرفة الإسلامية كجزء لا يتجزأ من المنظومة البنكية.

فرضت الصيرفة الإسلامية وجودها على نطاق واسع في ساحة العمل المصرفي الوطني، تبعه تكريسا تشريعيا يضفي عليه الشرعية القانونية، بعدما كانت قد انتزعت اعترافا دوليا أدى إلى الترخيص لممارسة عمليات مالية وفق نمط الشريعة الإسلامية في العديد من الدول[15]، وقد برهنت على الرغم من حداثتها نسبيا، على قدرتها في الاستمرار ومرونتها في استيعاب المتغيرات وسد احتياجات التمويل المختلفة بأدوات ومنتجات خرجت عن المألوف، وتميزت عن تلك الوسائل التقليدية التي اعتادت

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

المجتمعات على التعامل بها، هذا وقد حقّقت تجربة التمويل الإسلامي جاذبية كبيرة للمجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية، وحققت نموا كبيرا ظهر على مرّ السنوات، إذ سجلت معدل نمو سنوي مركب قدر بـ 7.8% بين سنتي 2011 و2019، ووصلتا إلى 11% سنة 2020، وقد فاقت موجودات التمويل الإسلامي بحلول 2023 ما قيمته 3.38 تريليون دولار مقابل 3.25 في نهاية 2022[16]، في حين بلغت هذه الأصول في عام 2024 ما قيمته 5.98 تريليون دولار، ويُتوقع أن يصل المعدل المركب السنوي لنمو البنوك الإسلامية إلى 10% بحلول 2029، أي ما يعادل 09 تريليونات دولار، كما يُتوقع أن تتجاوز التكنولوجيا المالية الإسلامية (Fintech) 300 مليار دولار بحلول 2027 مقابل 138 مليار دولار نهاية 2024 وبداية 2025[17].

ومما لا شك فيه، فإنّ التمويل الإسلامي يختلف عن التمويل التقليدي سواء من حيث ملكية المال أو من حيث الآثار المترتبة عن العقد المبرم، لكنهما في المقابل يتشابهان من حيث تعدد الخدمات المقدمة، خاصة فيما تعلق بتنوع صيغ التمويل الموجهة للجمهور.

وبما أنّ التمويل وفقا للشريعة الإسلامية يكون دائما مبنيا على علاقة موثوقة بين البنك وعملائه؛ تنبثق عن احترام رغبتهم في التقيد بالمبادئ المقرّرة في الشريعة الإسلامية، فإنّ بناء هذه الثقة والمحافظة عليها يتطلب دائما المبادرة بتقديم صيغ تمويلية آمنة ومتنوعة، تتوافق وإمكانيات شرائح المجتمع وكذا الاقتصاد الوطني، وتحقق كفاءة عالية وفعالة للعمل الذي يقدمه البنك الإسلامي، وعليه فقد كان العمل على تصميم نموذج لهندسة مالية وفق رؤية مصرفية إسلامية أمرا لا بدّ منه.

ظلت الصيرفة الإسلامية في الجزائر وإلى وقت ليس بالبعيد تعرف نوعا من الخمول والتأخر، وهذا على الرغم من الإضافة التي يمكن أن تقدّمها هذه العمليات لقطاع التمويل المصرفي، وذلك بسبب تأخر وضع الإطار التشريعي لعمليات الصيرفة

الإسلامية، ومع ذلك لا يمكن إنكار أنها وفي الوقت الحالي أصبحت تحتل حيزا معتبرا من الأصول البنكية مقارنة بنظيراتها الخاصة رغم حداثة التشريع لها[18]، مع أنّها اقتصرت فقط على العمليات البنكية الإسلامية التقليدية التي حددها القانون النقدي والمصرفي.

وفي هذا الإطار تُبرز إحصائيات سنة 2023 مؤشرات دالة على النمو الملحوظ للصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث بلغت إجمالي أصول بنك السلام 333.885 مليون دينار (تقرير سنة 2024)، و309.450 مليون دينار بالنسبة لبنك البركة، في المقابل بلغت أصول بنك BNP Paribas نحو 298.717 مليون دينار (2023)، في حين لم تتجاوز أصول بنك Société Générale 510 ملايين دينار (تقرير سنة 2023).

ويُفسر ضيق شبكة الصيرفة الإسلامية بضعف الاستثمار في هذا المجال، وعدم اهتمام البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالابتكار في منتجاتها لسبب تمّ التطرق إليه سابقا، وهو طول إجراءات الحصول على شهادة مطابقة المنتجات الجديدة لأحكام الشريعة من طرف لجان الإفتاء.

ولعل التوجه نحو الابتكار والحداثة والتجديد في مجال الصيرفة الإسلامية في ظل التكريس القانوني من جهة، والاقبال المتزايد من جهة أخرى، قد يدفع قدما بتطوير هذا النمط من الصيرفة.

ونظرا لدخول الصيرفة الإسلامية في غالبية الأنظمة المصرفية الدولية[19]، فقد أصبح يُعتَمَد عليها مثلها مثل الأسلوب التقليدي في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الشمول المالي ببلوغها مختلف شرائح المجتمع، مما يجعل منها مصدر مهم للعائدات المالية، وإذا عكسنا الواقع بالأرقام، تمثّل دول آسيا والمحيط الهادئ وحسب تقرير IFSB لسنة 2025 ما نسبته 21.9% من إجمالي أصول الصناعة المالية الإسلامية[20]، وتحوز في أوروبا كل من المملكة المتحدة، ألمانيا وفرنسا على نسب

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

43%، 18%، و16% على التوالي من نشاط التمويل الإسلامي[21]، أما إفريقيا والتي على الرغم من أنّها تمثّل جزءا صغيرا من أصول التمويل الإسلامي، إلاّ أنّه لا يمكن إغفال انتشار الشبابيك الإسلامية في البنوك، ففي مصر مثلا فقد بلغ حجم الصيرفة الإسلامية 1.079 ترليون جنيه بنهاية مارس 2025، بنمو سنوي يقارب 54% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024[22].

في الجزائر تجاوز اجمالي الودائع منذ إطلاق الصيرفة[23] الإسلامية سنة 2020 ما قيمته 900 مليار دينار مع معدل نمو سنوي يتراوح بين 25%-30%[24]، إلاّ أنّ هذا الرقم يبقى ضعيفا مقارنة بالإحصائيات الدولية.

ولربما يرجع هذا الضعف إلى كون الصيرفة الإسلامية في الساحة الوطنية مازالت تقبع تحت ذلك الجانب التقليدي المتضمن تقديم خدمات وصيغ تمويلية تقليدية أوضحها المشرع في النظام 20-02، كالمرابحة، المشاركة، الإجارة والسلم وغيرها[25]، والتي لا تستجيب لتطلعات واحتياجات العملاء، لذا أضحى لزاما إعادة الرؤى، بسلك منهج التجديد للبعث بالصيرفة الإسلامية.

إن أساس التجديد والحداثة في أي ميدان بما فيها الصناعة الإسلامية هو عنصر الابتكار، والذي يمكن اعتباره في هذا الصدد منشأ الصناعة الإسلامية، وعند الحديث عن الابتكار فإنّنا نقصد به ذلك العمل القائم على الإبداع في تقديم صيغ تمويلية جديدة، إضافة إلى ذلك البعد الناتج عن التحول الرقمي الذي يجب على البنوك الإسلامية أن تقتحمه، ولعلّ بطء وتيرة سير عمليات الصيرفة الإسلامية التقليدية مقارنة بالخدمات المالية المبتكرة والذكية، التي تهدف إلى تحسين تجربة العميل، لكونها توفر حلولا أكثر مرونة تتوافق واحتياجات العميل، هو ما دفعنا إلى محاولة تقديم تصور عن الشكل الذي يمكن أن يتخذه الابتكار في مجال الصيرفة الإسلامية داخل المنظومة المصرفية الوطنية بعد التكريس القانوني الواسع لهذه الآلية[26]، وذلك من حيث المبدأ وكذا الوسائل المعتمدة في ذلك.

EISSN: 2588-2368 ——————— ISSN: 2352-975X

وعليه ومن خلال ما سبق، **يمكن أن نتساءل عن مدى مساهمة الابتكار في خلق آفاق جديدة للصناعة المالية الإسلامية، بما يُمكِّنها من مواكبة الثورة الرقمية وتلبية متطلبات العملاء؟**

- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:

- تعريف مفهوم الابتكار في الصيرفة الإسلامية.
- تحديد الأسس الواجب مراعاتها في تقديم المبتكرات.
- إبراز دور الرقمنة في تفعيل نشاط البنوك الإسلامية وزيادة فاعليته.

- **المنهج المستخدم:** لدراسة الموضوع تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي؛ وذلك تلبية لمتطلبات الدراسة بتقديم جملة من المفاهيم المتعلّقة بالابتكار كعنصر فعال يمكن أن يساهم في النهوض بالصيرفة الإسلامية، كما كان للمنهج التحليلي أثر على الدراسة من خلال تحليل النصوص القانونية التي ورد فيها تنظيم الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ورصد والتعليق على بعض الإحصائيات المرتبطة بهذا النشاط، مع اللجوء إلى المنهج التاريخي في بعض المواضع لتبيان تطور المنظومة المصرفية في الجزائر.

- **خطة البحث:** للإجابة على الإشكال المطروح ارتأينا تقسيم بحثنا إلى محورين؛ نتعرض فيها إلى الابتكار كعنصر أساسي في الصناعة التمويلية الإسلامية، لننتقل إلى تحديد أبعاد التحول الرقمي في البنوك الإسلامية، من خلال عرض أهمية الابتكار في الصناعة التمويلية الإسلامية دون إغفال الحديث عن دواعيه ومعوقاته.

المحور الأول: التحول نحو صيرفة إسلامية مبتكرة

برهنت البنوك الإسلامية عبر السنوات عن قدرتها على مواجهة الأزمات المالية والتفاعل معها وذلك نظرا لنجاعة أدواتها[27]، ولعلّ الأزمة المالية التي ضربت الدول الآسيوية سنة 1997 كانت كفيلة بإثبات ذلك، حيث كانت البنوك الإسلامية في ذلك الوقت أقلّ تضررا مقارنة بنظيرتها الكلاسيكية[28].

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

كما أنّ طبيعة الصيغ المستخدمة في البنوك الإسلامية جعلتها قابلة للتطوير وتستجيب للعمليات الحديثة التي قد يتطلبها النظام المصرفي، وفقا لأسس قائمة على المفهوم المستحدث للابتكار (أولا)، والذي لا يختلف اثنان على الدور الإيجابي الذي يلعبه في تطوير خدمات المصارف الإسلامية (ثانيا).

أولا- مفهوم الابتكار في الصيرفة الإسلامية:

إنّ الابتكار في الصيرفة الإسلامية يحتمل مجموعة من التأويلات نظرا لصعوبة الفصل والتفرقة بين مصطلحي الابتكار والإبداع، الأمر الذي دفع بالباحثين إلى محاولة إعطاء مدلولين مستقلين لكل منها[29]، ولعلّ أهم نقطة فصل بينهما؛ هي تلك الضوابط التي يستند إليها الابتكار في الصيرفة الإسلامية، والتي تجعل منه عملا مشروعا، وتميزه عن الخدمات المقدمة على مستوى سائر البنوك، خاصة وأنّه مبني على مجموعة من الأسس التي تنفرد بها البنوك الإسلامية.

1- تعريف الابتكار في الصيرفة الإسلامية: يقصد بالابتكار في مفهومه العام ابتداع وخلق شيء لم يكن موجودا، وهو ذلك النشاط المؤدي إلى تقديم منتج أصيل يعود بالفائدة على المجتمع[30].

أما من جانب الصيرفة الإسلامية فيقصد به "مجموعة الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى تلبية الاحتياجات المالية للمجتمع، سواء بإعادة تأهيل منتجات قائمة أو بتطويرها، أو بتصميم منتجات بديلة مبتكرة تكون قابلة للتنفيذ والتحقيق ضمن قواعد الشريعة الإسلامية وضوابطها[31]، وتحت رقابة اللجنة الوطنية للإفتاء.

كما يعرف الابتكار المالي أو التمويلي أو ما يسمى بالهندسة المالية على أنّه: "تصميم وتطوير أدوات وآليات تمويلية متميزة عن تلك الأدوات والآليات السائدة من حيث المصداقية والكفاءة الاقتصادية والمثالية والميزة التنافسية، وصياغة حلول إبداعية معقولة للمشاكل والتحديات واستغلال الفرص التمويلية، كل ذلك في إطار المعايير والضوابط الشرعية"[32].

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

من خلال هذا التعريف يتضح لنا أنّ الابتكار في الصيغ الإسلامية يشمل ثلاث أسس، وهي:

- ابتكار حلول إبداعية ذات كفاءة مثالية كتصميم مثلا أدوات لإدارة السيولة، أو أدوات لمواجهة مخاطر التعثر الائتماني.
- ابتكار آليات تمويلية ذات عوائد مقبولة وتكاليف منخفضة.
- ابتكار أدوات ومنتجات تتسم بالحداثة والجدة، وتتماشى مع المتغيرات الاقتصادية.

كل هذا يجب أن يتم بطبيعة الحال استنادا إلى قواعد مستقاة من النصوص الشرعية والمصادر الفقهية المعتبرة، وهذا ما يعبر عنه بمصطلح المصداقية أو السلامة الشرعية[33]، ولعلّ هذه النقطة بالذات هي التي جعلت من عملية الابتكار في الصيرفة الإسلامية صعبة التحقيق، لأنّ الأمر يبقى دائما مرتبط بالفتاوى الصادرة عن لجان الإفتاء، والتي تأخذ دائما وقتا طويلا في تقديم فتواها حول منتوج معين، وذلك بسبب البحث دائما في الجانب الديني والشرعي لهذا الأخير، وقد يؤدي طول هذه الإجراءات وصعوبتها إلى عزوف البنوك والمؤسسات المالية عن اقتراح منتجات مبتكرة من أجل تقديمها للعملاء، ومع ذلك يبقى الابتكار في الصيرفة الإسلامية ضروريا ليتوافق ومتطلبات العصر.

ومن خلال التعاريف التي أعطيت للابتكار المالي الإسلامي، يمكن أن نستشف العديد من الخصائص التي تميزه عن باقي المفاهيم.

2- خصائص الابتكار في الصيرفة الإسلامية: إنّ الابتكار في الصيرفة الإسلامية يقوم أساسا على محاولة خلق منتجات مالية حديثة تتميز بالكفاءة الاقتصادية، والقدرة على مسايرة التطورات التي تعرفها الساحة المالية، وتكون قائمة على المصداقية الشرعية، وعليه يمكن إيجاز الخصائص التي تميز الابتكار المالي في الصيرفة الإسلامية في النقاط التالية:

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

أ- حداثة المبتكرات المالية: حيث يقوم الابتكار على تصميم منتجات جديدة تتماشى ومتطلبات المنظومة المصرفية.

ب- الكفاءة الاقتصادية للمبتكرات المالية الإسلامية: ويقصد بهذه الكفاءة قدرة هذه المنتجات على تقديم فرص استثمار أوسع تتميز بقلة المخاطر وانخفاض التكاليف، بما يساهم في التنمية الاقتصادية.

ج- المصداقية الشرعية: والتي تستلزم أن تكون المبتكرات المالية الإسلامية موافقة لما جاء في الشريعة الإسلامية، والابتعاد عن الخلاف الفقهي الذي قد يحدث بين مختلف الآراء، إذ أنّ الهدف الرئيسي من الصناعة المالية هو الوصول إلى حلول مبتكرة متفق عليها لا تقبل التأويلات وتعدد الآراء حولها[34].

وحتى تتحقق هذه الخاصية، يجب أن يقوم الابتكار على جملة من العناصر التي تجعل منه فعلا مبني على ضوابط شرعية.

3- أسس الابتكار المالي في الصيرفة الإسلامية: يقوم الابتكار المالي في الصيغ الإسلامية على جملة من القواعد المستمدة أصلا من الشريعة الإسلامية، والتي يمكن إجمالها في مجموعة من النقاط.

أ- الاستناد إلى الشريعة الإسلامية: وهو الأساس الذي تقوم عليه صيغ التمويل الإسلامي، والتي يجب فيها مراعاة ما شرعه الله سبحانه وتعالى من تمييز بين الحلال والحرام.

ب- نبذ الفوائد الربوية واستبعادها تماما في المعاملات الإسلامية، وهذا هو أساس بناء صناعة مالية إسلامية.

ج- اليقين في التعامل بالصيغ الإسلامية: حيث يجب تحري الحلال في التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، وذلك من خلال التأكد من أنّ المال محصل تحصيلا شرعيا وفقا لما تمليه الشريعة[35]، وتوجيه استخدامه في مجالات بعيدة عن

المحظور والحرام، الأمر الذي يتطلب حتما إلزامية ابتكار أدوات مالية جديدة تكون فيها شبهة الجهالة أو الغرر أو الغبن مستبعدة.

د- التضامن في الربح والخسارة بين الأطراف: أو ما يعرف بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة كسبا وغرما، بحيث يتحمل الأطراف الخسارة معا ويقتسمان الأرباح معا، وذلك عكس الأدوات الربوية التي تفرض فائدة ثابتة يتحملها المقترض لوحده(36).

ثانيا- أهمية الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية

لقد أدى وجود المعوقات القانونية والشرعية التي تواجه الحياة الاجتماعية للأفراد في المجتمعات الإسلامية، إلى الحاجة لوسائل مشروعة تكون بديلة للوسائل التقليدية وتؤدي الاحتياجات الاقتصادية، وتستوعب في نفس الوقت المقاصد الشرعية، وهو الأمر الذي دفع بالمؤسسات المالية إلى إعادة صياغة نفسها لتكون مبدعة ومبتكرة، ليس هذا فقط، فالتوجه نحو الابتكار في صيغ التمويل الإسلامي يمثل أهمية بالغة على عدّة مستويات، فلا يكفي أن تتطابق هذه المبتكرات وأحكام الشريعة فحسب، وإنّما يجب أن تحقق الميزة التي أوجدت من أجلها، ألا وهي تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

وفي هذا السياق، يمكن القول أنّ من بين أهم الميزات التي يحققها الابتكار للبنوك الإسلامية، هي تقديم منتجات وخدمات مالية ذات جودة عالية، وتوسيع دائرة العملاء عن طريق إرساء مبادئ الشمول المالي.

1- رفع مستوى الجودة في الخدمات المصرفية: تعتبر جودة الخدمات المصرفية مقياسا للدرجة التي يرقى إليها مستوى الخدمة التي يقدّمها البنك، فمفهوم جودة الخدمة المصرفية يعبر عن ذلك التطابق بين توقعات العملاء والمستوى الفعلي للخدمة التي يقدّمها البنك(37)، والجودة في تقديم الخدمات المصرفية من بين أهم العوامل التي تساعد البنك على الاحتفاظ بعملائه الحاليين وجذب عملاء جدد،

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

فتؤدي بالتالي إلى زيادة استقطاب الودائع من خلال تقديم منتجات مبتكرة، وهو ما يرفع من القدرة التمويلية للمؤسسة المالية وحجمها،- وهو ما سوف يظهر لدينا في الجدول أدناه-.

تساهم جودة المنتجات أيضا في المحافظة على الحركية في المؤسسة المالية من خلال تجنب تقادم المنتجات، وتقديم منتجات جديدة ذات جودة عالية وبصفة دورية.

ولعلّ أهم خاصية تضفيها جودة الخدمات والمنتجات في البنك الإسلامي، هي تحقيق ميزة تنافسية[38]، والتي تمنح للبنك القدرة على منافسة بنوك أخرى تقدم نفس النوع من الخدمات والمنتجات، ويجعل منها أيضا منافسا للبنوك التقليدية التي طالما تربعت على عرش المنظومة المصرفية خاصة فيما يتعلّق بمنح الائتمان، وفي المقابل فإن تنافسية البنوك سوف تؤدي حتما إلى المساهمة في التنمية من خلال توجيه نشاط المؤسسات المالية لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأنّ تقديم ابتكارات مالية جديدة وذات جودة من طرف البنوك المتنافسة يكون دائما مرتبط باحتياجات المجتمع، ويكون البنك بذلك قد اهتم بالعائد الاجتماعي من جهة، وبالجانب الربحي من جهة أخرى.

السنوات		2021	2022	2023
حجم الودائع/ مليار دج	الكلي	443.9	553.7	678.2
	حصة البنوك العمومية	%5.16	%13.10	%20.21
	حصة البنوك الخاصة	%94.84	%86.90	%79.79
حجم التمويل/ مليار دج	الكلي	365.9	393.9	458.5
	حصة البنوك العمومية	%0.5	%1.6	%4.7
	حصة البنوك الخاصة	%99.5	%98.4	%95.3

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على التقرير السنوي 2023- التطور الاقتصادي والنقدي، الصادر عن بنك الجزائر، جوان 2024، حيث تم دمج

الجدول رقم 06 المتعلّق بحجم ودائع التمويل الإسلامي الصادر في ص 55 من التقرير، مع الجدول رقم 07 المتعلّق بقائمة منتجات التمويل الصادر في ص 57 من نفس التقرير.

يوضح الجدول أعلاه العلاقة النسبية بين حجم الودائع وحجم التمويل في البنوك الإسلامية الوطنية على مدار ثلاث سنوات متتالية، وهي آخر الإحصائيات المنشورة إذ لا وجود لتقارير لما بعد 2024.

يظهر من خلال الجدول أعلاه التطور الملحوظ لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر في الفترة الممتدة بين 2021 و2023، حيث سجل كل من حجم الودائع وحجم التمويل نموا مستمرا، مع تغيير تدريجي في هيكلة الحصص السوقية بين البنوك العمومية والخاصة.

حيث تم تسجيل ارتفاع حجم الودائع من 443.9 مليار د.ج في 2021 إلى 678.2 مليار د.ج في 2023، أي بزيادة قدرها 52%، خلال ثلاث سنوات، وقد ارتفعت حصة البنوك العمومية في نفس الفترة من 5.16% في 2021 إلى 20.21% في 2023، وقد تراجعت في المقابل وخلال نفس الفترة حصة البنوك الخاصة من 94.84% إلى 79.79% رغم هيمنة هذه الأخيرة على حجم النشاط، هذا التحول راجع إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطة النقدية، والتي شملت تعميم العمل بالتمويل الإسلامي في جميع البنوك العمومية، من خلال فتح شبابيك إسلامية على مستواها من أجل التقرب أكثر من العميل.

شهد التمويل بدوره نموا متواصلا حيث ارتفع من 365.9 مليار د.ج في 2021 إلى 458.5 د.ج في 2023، أي بنسبة مئوية قدرها 25%، وعلى صعيد الحصص السوقية، ارتفعت حصة البنوك العمومية في التمويل من 0.5% إلى 4.7% خلال الفترة ذاتها، ومع ذلك لا تزال البنوك الخاصة تستحوذ على حصة أكبر من التمويل، رغم انخفاض حصتها من 99.5 سنة 2021 إلى 99.9% سنة 2023، ولعلّ الأمر

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

عائد إلى المجهودات المبذولة من طرف البنوك الخاصة لتقديم منتجات ذات جودة عالية وأكثر حداثة تتناسب وتطلعات العملاء.

2- تعزيز الشمول المالي: نسأل أنفسنا هنا عن علاقة الابتكار بالشمول المالي (؟)، إنّ الشمول المالي يعبر في الحقيقة وبكل بساطة عن إتاحة الخدمات المالية لكل الأفراد مهما كان مستواهم المالي والاجتماعي، أو وظيفتهم، أو عمرهم، وبمعنى آخر تمكين كل شرائح المجتمع من خدمات البنك، وهنا يظهر دور الابتكار والذي يساهم في وضع تحت تصرف العملاء منتجات تتناسب وإمكانياتهم المادية والاجتماعية، مع المحافظة على نفس مستوى الخدمة وجودتها.

إذن يلعب الابتكار في البنوك الإسلامية دورا مهما في تقديم خدمات مالية محاكة على مقاس الأفراد ومناسبة لاحتياجاتهم، ويتم تقديمها بشكل مسؤول ومستدام وبتكلفة معقولة[39]، ناهيك عن دوره في تقليص نسبة المخاطر المحيطة بالمشاريع الاستثمارية بفضل الابتكار وتنوع الصيغ التمويلية.

المحور الثاني: تفعيل الابتكار في البنوك الإسلامية

إنّ من أهم متطلبات الابتكار التي يقتضيها النظام المصرفي الإسلامي الحديث، هو ضرورة اعتماد مناهج حديثة قائمة على التطور التكنولوجي في تسيير العمليات المصرفية، وهنا يظهر التأثير العميق لتكنولوجيا الرقمنة على مجال العمليات المصرفية في هذا النوع من البنوك بشكل خاص، وعلى المجال المصرفي بشكل عام.

تتطلب عملية تفعيل الوساطة بناء هذه العملية وفقا لمجموعة من الأسس (أولا)، والتي تتحقق من خلال اعتماد الوسائل المناسبة لذلك (ثانيا).

أولا- أسس تفعيل الابتكار في الصيرفة الإسلامية

يركز الابتكار في المصارف الإسلامية على جملة من الأسس تمثّل في حدّ ذاتها أبعادا تعتمدها المصارف، من أجل تحديث خدماتها والوصول إلى أعلى مستوى من الابتكار وتحقيق أعلى مستويات الوساطة، فتستعين البنوك الإسلامية بما تراه

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

مناسبا من التقنيات الحديثة، إلى جانب تبني ثقافة إبداعية واسعة تؤدي إلى خلق منتجات مبتكرة ومتنوعة، وكل هذا لا يتحقق إلاّ من خلال اعتماد نماذج أعمال حديثة تستجيب لمتطلبات العصر.

1- الاستعانة بالتقنيات الحديثة: إن سعي المصارف الإسلامية إلى استعمال أحدث التقنيات من أجل تقديم خدمات مبتكرة، والتي سوف تساهم حتما في تسهيل المعاملات بالنسبة للعملاء من خلال توفير الوقت والجهد، وكل هذا يعد من بين العناصر الضرورية التي تحقق ميزة تنافسية بالنسبة للبنك الإسلامي، كما يمنحها استخدام الرقمنة في العمليات إمكانية اكتساب التميز والإبداع، من خلال الاستجابة للمتغيرات المتسارعة في البيئة المصرفية، والذي سوف يتحقق من خلال وضع إستراتيجية رقمية فعّالة يكون هدفها الأساسي تحسين تجربة العملاء، زيادة الكفاءة، وتحسين الابتكار في البنوك.

2- تبني ثقافة إبداعية: إذ تلعب ثقافة الابتكار والإبداع دورا حاسما في قطاع التمويل الإسلامي، لأنّها وكما قلنا تعد من أهم العناصر لتحقيق الميزة التنافسية، وذلك من خلال التركيز والاستثمار أكثر في الابتكار من أجل تقديم خدمات جديدة تراعي متطلبات العملاء في العصر الرقمي(40)، فالصيرفة الإسلامية لم تُخلَق فقط لإيجاد البديل للبنوك التقليدية، وإنّما عليها ضمان مكانة قوية لها في المجال المصرفي، من خلال التميز في الأداء والابتكار في ظلّ الاقتصاد التنافسي والعولمة المالية.

3- الابتكار في تقديم العمليات وتنفيذها: ساهم التحوّل الرقمي في البنوك الإسلامية في الانتقال نحو استخدام نموذج أعمال تقني وحديث خلفا لتلك الممارسات التقليدية، فتطورت بفعل ذلك المنتجات التي تقدّمها المصارف الإسلامية بشكل مميّز، مما جعلها تستحدث ضمن هيكلها التنظيمي أقسام خاصة بالصيرفة الرقمية، تعمل على تقديم خدمات مبتكرة بطرق مستحدثة، فأصبحت البنوك الإسلامية تقوم بفتح حسابات للعملاء الجدد إلكترونيا، دون الحاجة للتنقل إلى

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

وكالاتها، كما قامت العديد البنوك الإسلامية بافتتاح فروع رقمية- دون موظفين على مستواها- تتيح للعملاء إمكانية القيام بعمليات على حساباتهم بمفردهم، ناهيك عن خدمة تقديم القروض الرقمية بما يتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ثانيا- أدوات تفعيل الابتكار في المصارف الإسلامية

أصبح اللّجوء إلى التكنولوجيا الحديثة في العصر الحالي ضرورة حتمية لكل القطاعات بما فيها المصارف الإسلامية، فاختيار هذه الأخيرة العمل بمبادئ الشريعة الإسلامية، التي ظهرت منذ حقبة بعيدة لا يعني إغفالها لاستعمال التقنيات الحديثة وعدم الاستفادة مما تقدّمه التكنولوجيا من مزايا، خاصة فيما يتعلّق بتحسين كفاءة وجودة الخدمات، وتوسيع نطاق التواصل مع العملاء، وذلك في إطار متطلبات الشريعة الإسلامية.

لعلّ من أهم المظاهر التي تعكس استعمال التكنولوجيا في المصارف الإسلامية، هي اعتماد هذه الأخيرة على الأساليب الرقمية في تقديم وإيصال خدماتها للجمهور، وقد ذهبت بعض البنوك إلى أبعد من ذلك باعتمادها لتقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

1- التحول الرقمي في البنوك الإسلامية: يشير التحول الرقمي إلى عملية تحويل نموذج أعمال المؤسسات إلى نموذج يعتمد على التكنولوجيا الرقمية في تقديم الخدمات[41].

وقد عرّف التحوّل الرقمي بأنّه: "دمج التكنولوجيا في جميع تفاصيل الحياة، بالاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات ومن التطبيقات غير المحدودة للتكنولوجيا الحديثة، التي جعلت من العالم قرية صغيرة بفضل ما أتاحته من إمكانيات هائلة، لاسيما فيما يتعلّق بسرعة نقل وتبادل المعلومات والبيانات، محدثةً تغييرا جذريا في أنماط الحياة وفي طريقة العيش والعمل والتواصل، بما فيها تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأنترنيت الأشياء وغيرها"[42].

EISSN: 2588-2368 ——————— ISSN: 2352-975X

أي أنّ التحول الرقمي بشكل عام يتمحور حول الانتقال إلى تسخير التكنولوجيا الحديثة وتطبيقها بالشكل الأمثل من أجل تطوير أدائها.

أمّا عن التحول الرقمي في المصارف الإسلامية فيقصد به تبني هذه المصارف إستراتيجية جديدة تعمل على توظيف التقنيات الرقمية الحديثة، والاستفادة منها في العمل المصرفي بطريقة تسفر عن خدمات ومنتجات رقمية أكثر ابتكارا وإبداعا، وتلبية لحاجات العملاء وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية(43).

تقوم دوافع تبني البنوك الإسلامية للتحول الرقمي، إلى جانب كون هذا التحول في العصر الحالي أمرا ضروريا على جملة من الاعتبارات، منها ما يتعلّق بالتكاليف، ومنها ما يتعلّق بتحديات المنافسة، وأخرى ترتبط بعولمة النشاط المصرفي...إلخ

يعتبر عنصر التكلفة من أهم دوافع توجه المصارف الإسلامية نحو رقمنة خدماتها، وعليه تعمل هذه البنوك على تخفيض نفقاتها ومصاريف أداء الخدمات، من خلال التحول إلى بنوك إلكترونية أو إنشاء فروع إلكترونية لها بدل إقامة المباني، وتسخير المعدات وتدريب العمالة، حيث يمكن للبنك الإلكتروني تسويق منتجات البنك، والتبادل الإلكتروني للوثائق في وقت قياسي.

تحرص المصارف الإسلامية أيضا على توجيه الرقمنة لتعزيز قدرتها على مواجهة المنافسة الشديدة التي تعرفها الساحة المصرفية، وذلك من خلال تحسين العمليات والخدمات وجذب العملاء.

يساهم اختيار البنوك الإسلامية للبرامج الحديثة أيضا من بين مجموعة من منتجات شركات الأنظمة العالمية، في توسيع نطاق أعمالها عالميا، ويساعدها في مواكبة خططها المستقبلية مع الالتزام بطبيعة الحال، بما تمليه أحكام الشريعة الإسلامية والقواعد البنكية المنظمة لكل دولة(44)، من أجل تقديم منتجات جديدة ومبتكرة عبر قنوات الجيل الجديد.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

نشير في هذا الصدد إلى أنّ تبني البنوك لمفهوم الرقمنة في تنفيذ عملياتها، وتقديم خدماتها لا يعني تخليها عن خدماتها التقليدية، وإنّما الموضوع يشمل العمليات التقليدية التي كانت تمارسها، إضافة إلى عمليات مبتكرة تنفرد بها، كل هذا يتم بطريقة حديثة قائمة على الإبداع التكنولوجي.

2- الذكاء الاصطناعي: أدى تقدم البحث العلمي في مجال الذكاء الاصطناعي، وخاصة فيما يتعلّق باستقلالية الروبوتات المشغلة بهذه التقنية إلى البحث عن دورها الفعلي في العملية الإبداعية، فبالفعل فإنّ تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي يمنحها دورا جوهريا في عملية الابتكار(45) في جميع مجالات النشاط الاجتماعي والاقتصادي.

يعرّف الذكاء الاصطناعي على أنّه نظرية تطوير أنظمة الكمبيوتر القادرة على أداء المهام التي تتطلب عادة ذكاء بشريا، مثل الإدراك البصري والتعرف على الكلام واتخاذ القرارات والترجمة بين اللغات(46)، ويشير مفهومه إلى قدرة الكمبيوتر أو الروبوت المدعم بكمبيوتر على معالجة المعلومات للوصول إلى نتائج مماثلة لتلك التي يتوصل إليها العقل البشري في التعلم واتخاذ القرارات(47).

ونظرا للمزايا التي يقدّمها الذكاء الاصطناعي، فقد أصبح قبلة لمختلف الكيانات التي تنشط في مجالات مختلف،ة بما فيها البنوك بشكل عام والبنوك الإسلامية بشكل خاص.

يظهر تأثير الذكاء الاصطناعي كأداة لتفعيل الابتكار في البنوك الإسلامية من خلال تمكين البنك من التكيف السريع مع احتياجات، وتفضيلات العملاء عن طريق وضع تحت تصرفهم صيغ تمويل وخدمات تتناسب وإمكانياتهم وتتوافق مع تطلعاتهم، ونظرا لكون أنظمة الذكاء الاصطناعي تتمتع بالاستقلالية والموضوعية والدقة اللامتناهية في تقديم الحلول، فإنّ القرارات التي سوف تتخذها البنوك سوف

تكون حتما غير انحيازية، وتناسب كل شرائح المجتمع من عملاء حاليين أو مستقبليين، مما يعزز درجة ولائهم للبنك، نظرا لأنه يجعل من خدمة العميل أسمى أولوياته.

تعتبر تقنيات المحاكاة المعرفية باستخدام الكمبيوتر من بين تقنيات الذكاء الاصطناعي الأكثر شيوعا واستعمالا من طرف البنوك الإسلامية، وتعتمد هذه التقنية على إنشاء نماذج افتراضية لعمليات حقيقية يقوم بها البنك، مثل التمويل عن طريق صيغ المرابحة أو المعاوضة وغيرها، ثمّ اختبار السيناريوهات المتوقعة كالأزمات المالية مثلا، مخاطر عدم الدفع أو السيولة وغيرها، وذلك بعد جمع البيانات اللازمة المتعلّقة بالبنك وبالعميل في آن واحد، ومن ثمّ معالجتها للحصول في النهاية على النتيجة النهائية التي قد تكون لصالح الطرفين أو لصالح أحدهما فقط.

يتم مثلا استخدام نماذج Chat bots لتعريف العملاء بمنتجات البنك، من خلال تقديم عروض تتعلّق بطبيعة الخدمة والمزايا التي تحققها، وتوعية العملاء بالخدمات والعروض الإضافية...إلخ[48].

إذن فالذكاء الاصطناعي هنا يلعب دور الخبراء الماليين في البنوك، الذين يقومون عادة بدراسة جدوى المشاريع، تقييم المخاطر وغيرها، لكن مع فارق معتبر يتمثل في كون أنظمة الذكاء الاصطناعي تتميز بسرعة أكبر في الأداء، والاستجابة السريعة للمواقف الجديدة[49]، مع تقديم التصور والإبداع اللازم والذي يتحول إلى منتج أو خدمة مبتكرة في نهاية المطاف.

كل هذه المزايا سوف تؤدي حتما إلى إدخال تغييرات جوهرية وإيجابية على نشاط البنوك الإسلامية، بداية برفع كفاءة البنك في القيام بنشاطاته المالية من خلال رصد توقعات مستقبلية بكل دقة، مما يساعد البنك على تجنب المخاطر المحتملة، ومواجهة المنافسة في السوق، ناهيك عن أهم نقطة يستهدفها البنك، وهي مجابهة احتياجات وتوقعات العملاء الحاليين والمرتقبين، وتحسين القرارات الاستثمارية للبنك والعملاء على حد سواء.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

خاتمة:

نجحت المصارف الإسلامية في تطوير خدماتها من خلال تقديم مجموعة من المنتجات المالية والصيغ التمويلية، التي يمكن استخدامها في تمويل العديد من القطاعات، وبفضل كل هذا تمّ اعتبار التمويل الإسلامي من بين مقومات النجاح الحديثة التي يمكن أن يحظى بها اقتصاد أي دولة، لكن وفي الحقيقة لا يمكن الجزم بوجود منتجات إسلامية مبتكرة، لا في الجزائر ولا في بلدان أخرى، فالابتكار المقصود يتعلّق بالوسائل المعتمدة لتحسين تجربة العميل، وتوفير حلول تمويلية أكثر مرونة وفعالية، كإدخال الذكاء الاصطناعي على الخدمات المصرفية، وتوظيف التقنيات المتطورة للوصول إلى العميل.

ومع ذلك، لا يمكن إنكار ما تعمل البنوك على تقديمه من منتجات مستحدثة تندرج تحت منتجات موجودة أصلا، بحيث تقوم بإعادة تأهيل هذه الأخيرة من أجل الحصول على منتجات جديدة تتمتع بنفس خصائص المنتجات الأصلية، ولكن تتميز بكونها أكثر مرونة وأقرب إلى احتياجات العميل، وهو ما يطلق عليه بالبيع بتنويع المنتجات. وحتى يستمر نمو البنوك الإسلامية فإنّ تطوير قطاع المنتجات المالية وتقديم منتجات جديدة ذات حيوية دائمة أصبح أمرا ضروريا.

وفي ضوء ما تقدم توصلنا إلى مجموعة من **النتائج**:

1- التحول نحو الرقمنة في المصارف الإسلامية لم يعد خيارا، بل أصبح حتمية لا مفرّ منها، ممّا جعل البنوك أمام إلزامية الانسياق وفق مبادئ هذا المفهوم المعاصر، من أجل المحافظة على مكانتها ضمن الاقتصاد.

2- الابتكار في المصارف الإسلامية هو أساس تحقيق الميزة التنافسية، والتي تجعل للبنك موقعا ضمن النشاط المصرفي الحالي.

3- جاء الانتقال نحو رقمنة العمليات المصرفية في البنوك الإسلامية نظرا لعدم تمكن العمليات التقليدية من استيعاب السرعة والمرونة التي تتم بها المعاملات، خاصة مع زيادة تطلعات واحتياجات العملاء.

4- تساهم العمليات المصرفية الإلكترونية في البنوك الإسلامية في توفير الوقت والجهد، خاصة مع لجوء معظم البنوك للعمل بطريقة التطبيقات الإلكترونية في التواصل مع زبائنها وتنفيذ عملياتهم.

وبناء على النتائج المتوصل إليها نقدم **المقترحات** الآتية:

1- السعي وراء دعم الابتكار في البنوك الإسلامية، وتكييفها بما يتناسب مع إمكانيات المجتمع والاقتصاد الوطني.

2- ضرورة نشر مفهوم الرقمنة في المجال المصرفي، وذلك في إطار ما يعرف بالشمول المالي، الذي يقوم على مبدأ تمكين كل شخص من الاستفادة من الخدمات المصرفية مهما كانت وضعيته.

3- العمل على دعم ثقة الجمهور تجاه البنوك الإسلامية ودفعهم بمختلف الوسائل، لخوض تجربة العمليات المصرفية الإلكترونية لما تحقّقه لهم من مزايا.

4- تأطير مجال المنافسة للمصارف الإسلامية في مجال الابتكار، وكذا عند اللجوء إلى الرقمنة والذكاء الاصطناعي، الأمر الذي سوف يؤدي حتما إلى تحسين أداء البنوك والتطلع لتقديم خدمات أفضل.

5- العمل على التمسك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في إطار اللجوء إلى التجديد والتحديث، والعمل على إحاطة العمليات المصرفية الحديثة في البنوك الإسلامية بالحماية التشريعية والتنظيمية الكفيلة بحماية المتعاملين، وتنظيمها بشكل لا يترك مجال للمساس بأمنها وشرعيتها.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

وفي الختام، يمكن القول أنّ دعم الابتكار إلى جانب التحوّل نحو الرقمنة في البنوك الإسلامية سوف يحقّق لها مزايا اقتصادية عديدة، ولكن لضمان تحقيق النجاعة الاقتصادية ومواكبة ركب الاقتصاد المعاصر فإنّ التأطير القانوني مطلوب.

الهوامش والمراجع:

(1)- تم بموجب هذا القانون وضع المخطط الوطني للقرض بهدف التقليل من التمويل النقدي وتعويضه بتعبئة الادخار، وتمّ لأجل تجسيد هذا المخطط إنشاء "المجلس الوطني للقرض" والذي أسندت له عدّة مهام: إعداد توجيهات السياسة النقدية والقرض في إطار الخطة الوطنية للقرض/ اقتراح النصوص التشريعية الخاصة بالنظام المالي والنقدي/ اقتراح الشروط المتعلّقة بمؤسسات القرض...وغيرها من المهام.

(2)- القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية عدد 16، صادر في 18 أفريل 1990 (ملغى).

(3)- الأمر 01- 01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، المعدّل والمتمم للقانون 90- 11 المتعلّق بالنقد والقرض، ج.ر عدد فيفري 2001.

(4)- ويُعدّ الفصل بين المهام التسييرية البحتة لبنك الجزائر من أبرز مظاهر هذا الإصلاح، إذ أُسندت هذه المهام إلى جهاز إداري مؤهل يتمثل في مجلس إدارة بنك الجزائر، الأمر الذي أفضى إلى تركيز المجلس النقدي والمصرفي على اختصاصاته النقدية الخالصة، وذلك اتساقًا مع صفته القانونية كما كرسها قانون النقد والقرض.

(5)- ألغى أحادية ممارسة الصلاحيات في مجلس النقد والقرض بتخلي هذا الأخير عن دوره كمجلس إدارة في بنك الجزائر وفصلها في كيان منفرد يقوم بمهام مجلس الإدارة في البنك المركزي في الحدود التي نصّ عليها القانون، ليُصبح مجلس النقد والقرض وحصرا السلطة النقدية في المنظومة المصرفية.

(6)- تأسس بنك البركة الجزائري في 20 ماي 1991، ويُعد أول بنك إسلامي في الجزائر برأس مال مختلط (عمومي وخاص) بين بنك الفلاحة ولتنمية الريفية الجزائري 'بدر' ومجموعة البركة البحرينية)، تم التأسيس برأسمال أولي قدره 500 مليون دينار جزائري، وقد باشر نشاطه البنكي في سبتمبر من نفس السنة. - للمزيد من المعلومات انظر: *https: //www.albaraka- bank.dz*

تاريخ الاطلاع: 2026/01/10، الساعة 23:50.

قُدّرت أصوله الإجمالية في 2008 بـ 75 مليار دينار جزائريلتصل حاليا إلى 20 مليار دينار جزائري، يتمتع البنك بالاعتماد الكامل لإنجاز جميع العمليات البنكية والتمويلية والاستثمارية، وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

- Voir: YANAT Abdelmadjid, Les banques et les établissements financiers, Thèse pour l'obtention du Doctorat d'état en droit public, Université d'Alger1, faculté de Droit, 2012, p 381.

(7)- المنظمة المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية:

AAOIFI: Accounting and Auditing Oranization for Islamic Financial Institution

- هي منظمة غير ربحية مقرها البحرين، تأسست عام 1991 لتطوير وترويج المعايير المحاسبية المراجعية للصناعة الإسلامية، وتعزيز الشفافية والمسؤولية فيها، ودعم النمو والتطور في عملياتها.

- للمزيد من المعلومات أنظر: *https: //aaoifi.com*

تاريخ الاطلاع: 2026/01/12، الساعة 7:15.

(8)- نظام بنك الجزائر رقم 20- 02، المؤرخ في 20 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ج.ر عدد 16 الصادر بتاريخ 20 مارس 2020.

- حيث تنص المادة 14 من النظام أعلاه على إلزامية حصول البنك أو المؤسسة المالية الراغبة في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، تُسَلَّم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وذلك قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر.

- كما نصت المادة 15 من نفس النظام على إلزامية البنوك والمؤسسات المالية، وفي إطار ممارستها للعمليات المتعلّقة بالصيرفة الإسلامية، أن تقوم بإنشاء هيئة الرقابة الشرعية والتي تكمن مهامها على وجه الخصوص وفي إطار مطابقة المنتجات الشرعية، في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلّقة بالصيرفة الإسلامية.

(9)- الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلّق بالنقد والقرض، ج.ر عدد 52 الصادر في 27 أوت 2003.

(10)- انظر المادة 62 /ج من الأمر 03-11.

- تم بموجب التعديل توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض، وكذا تدعيم التشاور وتبادل الآراء بين بنك الجزائر والحكومة، وتصحيح الثغرات التي كانت تتخلل القانون السابق.

(11)- القانون 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، يعدّل ويتمم الأمر 03-11 المؤرخ في 23 أوت 2003، ج.ر عدد 50 الصادر في 01 سبتمبر 2010: أدخل هذا القانون بعض التعديلات على الأمر 03-11 شملت بعض الجوانب التنظيمية خاصة تلك المتعلّقة بتعزيز دور البنك المركزي في تعزيز الاستقرار المالي، وتفعيل الدور الرقابي للجنة المصرفية.

(12)- النظام رقم 18-02 الصادر في 20218/11/04 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. ج ر عدد 73 الصادر في 09 ديسمبر 2018.

(13)- القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي، ج.ر عدد 43 الصادر في 27 جوان 2023.

(14)- أهم الأهداف المتوخاة من إصدار القانون البنكي تتمثل في إدخال إصلاحات من أجل عصرنة المنظومة البنكية لمرافقة الاقتصاد الوطني عن طريق تعزيز الحوكمة والتأقلم مع التحديات التقنية الحديثة بفتح المجال لمتعاملين جدد.

- انظر: مشروع القانون النقدي والمصرفي الصادر عن وزارة المالية في ديسمبر 2022، وثيقة غير منشورة.

- انظر أيضا: مناقشات البرلمان للقانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للمناقشات، السنة الثانية رقم 157 الأربعاء 2023/05/10، ص ص3-30.

- ومن جانب العمليات فقد تمّ توسيع مجال العمليات المصرفية ليشمل مجال خدمات البنوك الرقمية وبنوك الاستثمار: انظر المادة 68 من القانون 23-09.

(15)- فمن جهتها فقد شهدت الجزائر قيام أول مصرف إسلامي بموافقة السلطات العمومية على ذلك، بحيث تم إبرام اتفاقية الإنشاء بين كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري وشركة البركة القابضة السعودية.

- أما عن تاريخ التمويل الإسلامي في العالم العربي والإسلامي فهو يعود إلى سنة 1940، عندما أُنشئت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل دون فائدة، تبعتها باكستان سنة 1950 والتي بدأت بوضع أساليب تمويل تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتم في مصر سنة 1963 إنشاء بنوك الادخار، والتي كانت بمثابة صناديق توفير لصغار الفلاحين، وتمّ في السعودية إنشاء البنك الإسلامي للتنمية سنة 1974، ثمّ بنك دبي الإسلامي سنة 1975، وإلى غاية 2005، انتشرت البنوك إسلامية في أكثر من 60 دولة، وقد بلغ عددها إلى حد اليوم قرابة 1500 بنك إسلامي منتشرة في أكثر من 80 دولة عبر العالم.

- انظر: محمود حسين الوادي، حسين محمود سمحان، المصارف الإسلامية - لأسس النظرية والتطبيقات العملية، الط الرابعة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن (د.س.ن)، ص ص 42-43.

(16)- كتاف شافية، واقع صناعة التمويل الإسلامي بين التجارب الدولية والتحديات المستقبلية، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 11، العدد 1، 2022، ص 174.

(17)- وذكرت الدراسة أنه على الصعيد الإقليمي، فقد تركز الجزء الأكبر من الأصول المالية، وحدّدت حسب بيانات المجلات المالية الدولية أفضل المصارف الإسلامية في العالم، وقد سجل العراق أكبر عدد من المصارف الإسلامية التي دخلت ضمن اللائحة المذكورة بإدراج 19 مصرفًا عراقيًا فيها، تلاه الإمارات (12 مصرفًا)، فالسعودية (9 مصارف)، فالبحرين (9 مصارف)، فسلطنة عُمان (7 مصارف)، وقطر

(5 مصارف)، فالكويت (4 مصارف)، ثم فلسطين وسوريا (3 مصارف لكل منهما)، فالأردن ومصر (مصرفان لكل منهما)، وأخيرًا كل من تونس والسودان (مصرف واحد لكل منهما).

- دراسة صادرة عن هيئة اتحاد المصارف العربية أفريل 2025، للاطلاع:

https: //uabonline.org/gallery/

تاريخ التصفح: 2026/01/12، الساعة 09:22.

(18)- يجدر التنبيه إلى أن المقارنة لا يمكن أن تتم بين البنوك الإسلامية والبنوك العمومية التقليدية، نظرًا لهيمنة هذه الأخيرة على القطاع المصرفي من حيث الحجم وعدد الفروع وحصة السوق، مما يجعل نتائج المقارنة غير دقيقة، وعليه، فإن المقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك الخاصة التقليدية تبدو أكثر موضوعية وجدوى.

- وفي هذا الإطار، تُبرز إحصائيات سنة 2023 مؤشرات دالة على النمو الملحوظ للصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث بلغت إجمالي أصول بنك السلام 333.885 مليون دينار (تقرير سنة 2024)، و309.450 مليون دينار بالنسبة لبنك البركة، في المقابل بلغت أصول بنك *BNP Paribas* نحو 298.717 مليون دينار (2023)، في حين لم تتجاوز أصول بنك *Société Générale* 510 ملايين دينار (تقرير سنة 2023).

- وتُظهر هذه الأرقام أن البنوك الإسلامية ورغم حداثة تجربتها مقارنة بالبنوك الخاصة الأجنبية ذات الخبرة الطويلة في السوق الجزائرية والأجنبية، قد نجحت في تحقيق نمو معتبر في حجم الأصول، مما يعكس تنامي الثقة في منتجات الصيرفة الإسلامية ويؤكد قدرتها التنافسية داخل القطاع البنكي الجزائري.

- انظر في ذلك التقارير السنوية للبنوك المذكورة المنشورة في مواقعها الرسمية المطلع عليها في 2026/01/29 على الساعة 16 سا، انظر أيضا:

*https: //societegenerale.dz/fileadmin/user_upload/Algerie/25_12_24_SGA_Raport _Activite_2025_SL.pdf*33 صفحة

https: //www.bnpparibas.dz/wp- content/blogs.dir/sites/4/2024/07/2024- BNP- Rapport- Annuel- Digital- V6.pdf 6صفحة

*https: //www.alsalamalgeria.com/wp- content/uploads/2025/11/Bayanat_ASBA _2024.pdf*2صفحة

*https: //www.albaraka- bank.dz/wp- content/uploads/2025/06/rapportannuel- ALBARAKA- BANK- 2024.pdf*10 صفحة

(19)- *La finance islamique en quelques chiffres:*
- 500,5 milliards d'actifs
- environ 250 organismes de placements collectifs islamiques
- environ 600 institutions financières islamiques, dont plus de la moitié des banques
- croissance de l'industrie 15% à 20% par an
- sources: CGAP 2009, *Focus Note 49*

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

https: //www.findevgateway.org/fr/guide/2009/12/finance- et- microfinance-islamiques

(20)- *Islamic Financial Service Industry, STABILITY REPORT 2025, bublished by: Islamic Financial Service Board, level 5, SasanaKijang, Bank Negara Malaysia 2025, p 02.*

(21)- *ISLAMIC FINANCE MARKET OVERVIEW, 360 Research Report,*

- للاطلاع:

http: //www.360researchreport.com/market- reports/islamic- finance- market.com

تاريخ التصفح: 2026/01/12، الساعة 14:30.

(22)- البوابة نيوز الإلكترونية، مقال منشور بتاريخ 2025/06/01، للاطلاع:

https: //www.albawabanews.com

تاريخ التصفح، 2026/01/13، السلعة 21:07.

(23)- للإشارة فإن الصيرفة الإسلامية لم تحظى بإطار قانوني خاص عند بداية العمل بها في الجزائر، وإنّما كانت تطبق عليها القواعد العامة التي تحكم البنوك، مع الأخذ بعين الاعتبار الصبغة الشرعية للعمليات.

(24)- عن وكالة الأنباء الجزائرية، مقال منشور في 14 ماي 2025، للاطلاع: *www.aps.dz*

تاريخ الاطلاع: 2026/01/13، الساعة 20:38.

(25)- فالمرابحة كما عرفها النظام هي عقد يقوم بموجبه المصرف أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها المصرف أو المؤسسة المالية، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه، مسبقا ووفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين: انظر المادة 05 من نظام بنك الجزائر رقم 20-02 السالف الذكر.

- والمشاركة هي عقد بين مصرف أو مؤسسة مالية وواحد أو عدّة أطراف، بهدف المشاركة في رأسمال مؤسسة أو مشروع أو في عمليات تجارية من اجل تحقيق أرباح: انظر المادة 06 من نظام بنك الجزائر رقم 20-02.

- والمضاربة هي عقد يقدم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية المسمى "مقرض الأموال" رأس المال اللازم للمقاول الذي يقدم عمله في مشروع من اجل تحقيق أرباح: انظر المادة 07 من النظام 20-02.

- والإجارة هي عقد إيجار يضع من خلاله المصرف أو المؤسسة المالية المسمى "المؤجّر" تحت تصرف الزبون المسمى "المستأجر"، وعلى أساس الإيجار سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها المصرف أو المؤسسة المالية، لفترة معينة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد: انظر المادة 08 من النظام 20-02. - أنظر: المواد 09، 10، 11، 12 من نظام بنك الجزائر رقم 20-02 للاطلاع على بقية الصيغ التمويلية (السّلم، الاستصناع، حسابات الودائع، والودائع في حسابات الاستثمار).

(26)- تعزيزا للصيرفة الإسلامية وتكريسا لمبادئها أقر المشرع الجزائري بالتكافل في مجال التأمين (المرسوم التنفيذي 21- 81 المؤرخ في 2021/02/23 المتعلق بالتكافل) وبالصكوك الإسلامية في مجال الأسواق النقدية والمالية دعما لنشاط الصيرفة الإسلامية.

(27)- حيث أنّ النهج المتبع في البنوك الإسلامية قائم على أساس المشاركة باقتسام الأرباح والخسائر وليس على الاقتراض ودفع الفوائد.

- ترتكز الصيرفة الإسلامية على مبادئ الشريعة الإسلامية، ومن أهم خصائصها المالية، إلى جانب الهدف المادي المتمثل في نشاط الاستثمار وتحريم الاستغلال التعاقدي، تحريمُ إعطاء أو تلقي عائد ثابت أو محدد سلفًا على أي معاملة مالية، ويستند ذلك لمبدأين أساسيين، مفادهما أن المال لا يملك قيمة ذاتية فيحدد ذاته، وأن المخاطر يجب أن تكون محل تقاسم بين طرفي العلاقة التعاقدية.

- كما تربط الصيرفة الإسلامية سعر الفائدة بمفهوم الربا *(Riba)*، غير أن هذا التفسير قد يختلف باختلاف الأعراف والعادات السائدة بين المجتمعات والدول، ويقوم مبدأ المعاملات الإسلامية على ضرورة أن يقابل كل دورة مالية دورةً إنتاجية حقيقية للسلع أو الخدمات، كما يسود مبدأ تقاسم المخاطر والخسائر والأرباح بين الزبون والبنك الإسلامي، ويُشترط أن تُحدد جميع شروط وأحكام المعاملة فيعقد واضح ومفصل، ويكون معلومًا ومفهومًا لدى الطرفين، في إطار من الشفافية الكاملة، للاطلاع:

https: //www.undp.org/fr/djibouti/actualites/5- institutions- financieres- formees- aux- principes- de- la- microfinance- islamique

- تاريخ التصفح: 2026/01/30، الساعة 15:20

(28)- *Impact De Le Crise Financière De 2008 Sur La Performance Des Banques Islamiques, Etude Empirique Sur Les Pays Du Golf Selon Le Model De Dupont, Anfel Boudjelal, Revue Nouvelle Economie 16, vol 01, 2017, p 46 et pp 48- 49.*

(29)- يرى البعض إن الإبداع يتمثل في التوصل إلى حل خلاق لمشكلة ما أو لفكرة جديدة، أما الابتكار فهو تحويل الفكرة الإبداعية إلى عمل إبداعي.

(30)- توفيق عطية، الإبداع الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي لمديري القطاع العام، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزّة، فلسطين 2009، ص ص 18- 19.

(31)- سامر مظهر قنطقجي، فقه الابتكار المالي بين التثبيت والتهافت، أصوله- قواعده- ومعاييره، منشورات مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، القاهرة 2015، ص 28.

(32)- السويلم سامي، صناعة الهندسة المالية، نظرات المنهج الإسلامي، مركز البحوث المالية، مصر 2000، ص 05.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

(33)- علي محمد احمد أبو العز، الابتكار في صيغ التمويل الإسلامي، منشورات مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الأردن 2016، ص 17.

(34)- بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، استخدام الهندسة المالية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية، مداخلة مقدّمة في المؤتمر الدولي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية (د.س.ن)، ص ص 04-05.

(35)- يتطابق هذا المبدأ مع ما تذهب إليه القوانين الوضعية في إطار مكافحة تبييض الأموال، انظر القانون 05- 01 يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، مؤرخ في 06 فبراير 2005، ج.ر، عدد 11، الصادر في 09 فبراير 2005، المعدّل والمتمم.

(36)- بن إبراهيم الغالي، دور الابتكار المالي في تطوير الصيرفة الإسلامية، بحث مقدم ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية الإسلامية، المنعقد يومي 5 و6 ماي 2014 بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 2، الجزائر، ص ص 04-05.

(37)- أحمد جميل عبد الكريم، التسويق المصرفي، ط1، الجنادراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 145.

(38)- محمد غازي سليمان الحبيشي، الرقمنة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في البنوك الإسلامية، مجلة البحث العلمي الإسلامي، أكاديمية الإمام البخاري الدولية، مركز الإمام البخاري للبحث العلمي والدراسات الإسلامية، السنة التاسعة عشر، العدد 57، ص 212.

(39)- Howard Miller, Meausuring funding flows for digital financial inclusion, MIX 2019, p 07.

(40)- مها خليل شحادة، التحوّل الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية- دراسة في المصالح والمفاسد-، مجلة بيت المشورة، العدد 17، قطر 2022، ص ص 37- 38.

(41)- حناشي توفيق، التحولات الرقمية في الدول العربية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال المجلد 05، العدد الثاني، 2022، ص 145.

(42)- "التحول الرقمي"، مقال منشور على موقع بنك صفوة الإسلامي الأردني.

المقال متاح على الرابط: *https: //www.safwabank.com/ar/educational- material*

تاريخ التصفح: 18 جانفي 2023، الساعة 8:20.

ويعرّف أيضا على أنّه: "ذلك البرنامج الشمولي الكامل الذي يمس المؤسسة ويحسن طريقة وأسلوب عملها داخليا، وكيفية تقديم خدماتها للجمهور المستهدف بشكل أسرع وأسهل، وهو أيضا استخدام التكنولوجيا لدعم عمليات التغيير الجدري للمؤسسة.

- انظر: في الموضوع: حاج قاسي محمد، التحول الرقمي في الجزائر في ظل تحديات رقمنة الاقتصاد والإدارات العمومية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2022، ص1104.

(43)- مها خليل شحادة، مرجع سابق، ص 36.

(44)- حسين عبد المطلب الأسرج، دور التكنولوجيا في تطوير المصرفية الإسلامية، دراسة منشورة بالنشرة المصرفية العربية باتحاد المصارف العربية، لبنان 2014، ص 09.

(45)- شلغوم رحيمة، بلعباس نادية، الذكاء الاصطناعي وحقوق المؤلف: نحو الموازنة بين الابتكار والحقوق، مداخلة مقدّمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني المسوم بـ "الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي، المنعقد بتاريخ 30 أفريل 2025، بكلية الحقوق جامعة الجزائر1، ص 03.
للاطلاع: *www.droit.univ- alger.dz/seminaire_avril.html*

(46)- *The Oxford Dictionary: https: //www.oxfordreference.com/view/10,1093/oi/ authority.20110803095426960*

(47)- خلج آمنة، عبو عمر، رقمنة خدمات الصناعة المصرفية أداة لتعزيز الشمول المالي الرقمي، مرجع سابق، ص 117. - انظر أيضا: علاق هشام، دريد حنان، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات المالية - مدخل لتفعيل الشمول المالي، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، العدد الأول، 2022، ص 609.

(48)- *PARTANEN Jukka, JAJAEE Sharareh Mansouri, CAVEN Ossi; Business Intelligence Within the Customer Relationship Managelent Sphere, Research gate, 2017; p 123, Link:*
https: //www.researchgate.net/publication/318223090_Business_Intelligence _Within_the_Customer_Relationship_Management_Sphere

(49)- إيهاب خليفة، الذكاء الاصطناعي: تأثير تزايد دور التقنيات الذكية في الحياة اليومية للبشر، مجلة المستقبل للدراسات المستقبلية، العدد 20، أبو ظبي، 2018، ص 129.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368